EC 5

"بناء اتّحاد دولي للصناعات قويّ وموحّد وحيويّ نحو المؤتمر الرابع في سيدني، أستراليا المرتقب في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2025"

استنتاجات مؤتمر منتصف المدّة

المقدّمة

انعقد مؤتمر السياسات في منتصف المدّة بين 20 و22 حزيران/يونيو 2023 في كيب تاون، جنوب أفريقيا، لمناقشة التقدّم المحرز على صعيد تنفيذ خطّة العمل التي تمّ اعتمادها في المؤتمر الثالث في العام 2021. حدّد المؤتمر التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الاتّحاد الدولي للصناعات ساعيًا للحصول على إجابات للأولويات الفورية والقابلة للتحقيق والملموسة التي ستمكن الاتّحاد من تحقيق التأثير المطلوب في السنوات المقبلة في ما يتعلق بالمسائل السياسية والهيكلية والمالية والتشغيلية.

تهيئة الأرضيّة

تمرّ معظم اقتصادات العالم بفترة ركودٍ شديد. إذ ترتفع تكلفة المعيشة بشكلٍ كبيرٍ في معظم البلدان ويشعر العمال أنّهم أكثر ضعفًا. لقد ولّدت الحرب في أوكرانيا أزمات متعددة، مع تسجيل بشكل خاص ارتفاعًا هائلاً في أسعار الطاقة والأغذية مما أدّى إلى ارتفاع معدّلات التضخم حول العالم. ويمكن للضغوط الجيوسياسية والحروب التجارية، خصوصًا بين الولايات المتحدة والصين، أن تُحدث تغييرات في الاقتصاد العالمي. وتتسبب النزعات اليمينية المتطرفة ببروز مخاوف في جميع أنحاء العالم.

تؤثر حالة عدم المساواة بشكل كبير على مستوى عالمي، فهي تطال كلّ الجوانب بدءًا من النمو الاقتصادي وصولاً إلى الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي. تُسهم السياسات، التي تُعطي الأولوية للمقاربات المتمحورة حول السوق وتحدّ من التدخل الحكومي، في التفاوت في الدخل. تبرز حاجة إلى نظام اقتصادي عادل ومستدام اجتماعيًا وبيئيًا ليخدم جميع الناس في العالم.

لا غنى عن دول الجنوب لتحقيق انتقال عادل. إذ تسعى اقتصاداتهم جاهدةً لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية، وخلق المزيد من القيمة في الداخل، حتّى يتمكّن المجتمع من التطوّر. ولكن تفتقر بلدان الجنوب إلى القدرة المالية لتجعل اقتصاداتها أكثر حمايةً للبيئة، كما يصعب على العمّال أن يكونوا منظّمين.

لذا، من الضروري تحسين التعاون بين اتحادات الشمال والجنوب. إذ يُعدّ التضامن والتعاون بين النقابات من مختلف المناطق ضروريان لمعالجة عدم المساواة وتعزيز الشبكات النقابية. يجب أن تُشرك سياسات الشمولية النساء، وأفراد مجتمع الميم، والعمّال الشباب والكبار، والموظفين المكتبيين، والمهاجرين، واللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة في كافّة الأنشطة النقابية.

وتُعزى هذه التغيّرات السريعة في عالم العمل، التي ما زلنا نشهدها، بشكلٍ أساسي إلى زيادة القدرة التنافسيّة للبلدان الأخرى؛ والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات؛ والتحولات بين الأجيال في مكان العمل؛ ومعدّل التغير التكنولوجي؛ وتغيّر المناخ والتكيّف.

أثّرت البطالة المتزايدة وعدم المساواة سلبًا على استراتيجيات الحدّ من الفقر الضروريّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، على الرغم من أنّ العمل عن بُعد قد ساهم في استدامة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

على الصعيد العالمي، يعاني سوق العمل زيادةً في الطابع غير النظامي. فقد شهدت بلدان عدّة تحوّلاتٍ سريعة في أشكال العمالة؛ فتمّ الانتقال من ترتيب توظيف قياسي إلى علاقات عمل غير قياسية.

أمّا علاقات العمل غير القياسيّة، فهي بشكلٍ عام غير مستقرة لأنّها في كثيرٍ من الأحيان لا توفّر للعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتشمل هذه الحقوق حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي، والحق في إجازة مدفوعة الأجر، والحق في الحماية الاجتماعية. كما أنّها تضرّ بعلاقات العمل وتقوّض حماية العمال وتنقل مسؤوليات إضافية إلى عاتق العامل، مثل الحماية الاجتماعية والحماية النقابية، والأمن الوظيفي، ومفاوضات الأجور.

تفقد النقابات العمّالية أعضاءها بشكلٍ متزايد وقوّة العمّال آخذة في التآكل وسط التغيّرات السريعة في عالم العمل. لذلك، تبرز حاجة كبيرة إلى إنشاء عقد اجتماعي جديد للحرص على احترام الحقوق، وتوليد وظائف لائقة مع أجور عيش ملائمة، وتوفير حماية اجتماعية شاملة، واعتماد المساءلة في الأعمال من خلال العناية الواجبة، ولكي يضمن الحوار الاجتماعي تدابير انتقال عادل للمناخ والتكنولوجيا.

في ظل هذه الظروف، يحتاج الاتّحاد الدولي للصناعات إلى:

- ضمان تركيز واضح على مجالات الاختصاص الأساسية التي تشمل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات العالمية والتنظيم والحملات الاستراتيجية، مما يتطلب ملكية المنتسبين وأهداف واضحة؛
- توثيق دوره في معالجة الاختلالات والتفاوتات التي يتسبب بها نفوذ الشركات، والسعي إلى وضع عقد اجتماعي جديد من خلال بناء النفوذ النقابي في الشركات المتعددة الجنسيات وسلاسل قيمتها وتقوية الهيكليات النقابية لكي تتمكن من التأثير في صانعي السياسات عن طريق التضامن العالمي والتعاون والحملات؛
- ترسيخ الديمقراطية والشفافية والإدماج من خلال تشجيع المشاركة النشطة للنقابات المنتسِبة في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات، ووضع آليات وأنظمة أساسية للترويج للشفافية والمساءلة ضمن الاتّحاد الدولي للصناعات.
- الحرص على التمثيل العادل للجنسَين وإدماج مختلف فئات المجتمع في عملية اتخاذ القرارات.

- بدء نقاش إلى حين انعقاد المؤتمر الرابع للاتّحاد الدلوي للصناعات في سيدني في العام 2025 حول احتمالات إجراء تغييرات نظامية لدعم إشراك الشباب في الهيئات.

الأولويات الرئيسية على الأهداف الاستراتيجية

1) معالجة حالات عدم المساواة المتزايدة في العالم

تبرز الحاجة إلى عقدٍ اجتماعي جديد بين العمّال والحكومة والشركات ينطوي على أرضيّة لضمان العمالة الشاملة لكافّة العمّال. ومن شأن تطبيق ذلك أن يؤكّد على احترام الحقوق، والوظائف اللائقة مع الحدّ الأدنى من الأجور المعيشيّة والتفاوض الجماعي، وعالميّة الحماية الاجتماعية، وأنّ العناية الواجبة والمساءلة تقودان العمليات التجارية، وأنّ الحوار الاجتماعي يضمن تدابير الانتقال العادل في مجاليّ المناخ والتكنولوجيا.

لعدم المساواة حاليًا تداعيات كبيرة على العالم، إذ تؤثّر على كافّة المجالات بدءًا من النمو الاقتصادي ووصولًا إلى الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي. على مدى سنوات، حذّرتنا المؤسّسات الدولية من العواقب المحتملة لتزايد حالات عدم المساواة. وتساهم السياسات، التي تمنح الأولوية للنُّهج الموجّهة نحو السوق والتدخّل الحكومي المحدود، في عدم المساواة في الدخل.

تؤثّر عدم المساواة سلبًا على المجتمعات. فهي تؤدّي إلى تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية في يد نخبة محدودة من الأثرياء يستخدمون تلك السلطة لتشكيل السياسات والمؤسّسات بشكلٍ يصبّ لمصالحهم الخاصّة على حساب عموم الناس. ويُسبّب ذلك نقصًا في تمثيل الفئات المهمّشة وتآكل المؤسّسات الديمقراطية.

يتأثّر حاليًا العمّال سلبًا بمستويات عدم المساواة المتنامية، فهم يواجهون حالة من الركود في الأجور، بالإضافة إلى أنّ عدم الأمان والاستقرار الوظيفي آخذان في التزايد، بينما تتّسع الفجوة في الأجور بين الجنسَيْن، وتتناقص القوّة التفاوضية.

ويمثّل التنظيم والتفاوض الجماعي والتعبئة أهمّ الأدوات المتوفّرة للنضال من أجل الحدّ من عدم المساواة. لذلك، على النقابات العمّالية زيادة تعاونها وتنسيقها الدوليّين بشكلٍ مناسب لتحقيق هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على الحركة النقابية أن تناضل من أجل فرض ضرائب أكثر إنصافًا وتصاعدية وتُعيد توزيع الثروات، وأن تتحرّك ضدّ الملاذات الضريبيّة، وتُحسّن ظروف العمل لجميع العمّال، بصرف النظر عن البلد الذي ينتمون إليه، للحدّ من عدم المساواة بشكلٍ عام.

في هذا الإطار، على الاتّحاد الدولي للصناعات أن يُعطي الأولوية لما يلي:

- تطوير أدواته لتأمين الحقوق النقابية الأساسية لجميع العمّال الذين يحاربون أيّ اعتداء على الحقّ في التنظيم والتفاوض الجماعي، والبناء على قوة الاتّحاد كمنظّمة قائمة على العضويّة العالميّة للجمع بين المنتسبين متضامنين أمام الهجمات.
- تعزيز التضامن والتعاون بين النقابات من مختلف المناطق، خصوصًا بين شمال العالم وجنوبه، بهدف معالجة حالات عدم المساواة من خلال اتّخاذ خطوات الدفاع ضمن بنية الحوكمة العالمية عن طريق تقوية شبكاتها.
- تعزيز سياساته الشمولية مع الإشراك النشط للنساء ومجتمع الميم والعمّال الشباب والكبار والموظفين المكتبيين والمهاجرين واللاجئين والأشخاص أصحاب الإعاقة في الأنشطة النقابية.
- تقوية إجراءاته وممارساته المرتبطة بالصحة والسلامة المهنيتين في المجالات الإقليمية والقطاعية والمتعددة القطاعات.

2) بناء القوّة النقابية من خلال التنظيم النقابي

يُعدُّ بناء القوّة النقابية من خلال التنظيم النقابي أمرًا استراتيجيًا. تنشأ القوّة التنظيمية عن العمّال الذين يتّحدون لتكوين النقابات، وهدفها الأساسي هو زيادة عدد الأعضاء حيث أنّ هؤلاء يُشكّلون المورد الأهمّ للنقابات. غير أنّ عدد الأعضاء لا يكفي وحده، بل تحتاج النقابات العمّالية إلى موارد مالية وبشرية ذات خبرة لتؤدّي عملها.

ويبرز عددٌ من المشاكل المتعلّقة بالاستخدام المتزايد للتعاقد من الباطن وسلاسل التوريد الآخذة في التوسع. يُعتبر التعاون القوي بين النقابات على مختلف المستويات وبين البلدان، بما في ذلك الشمال والجنوب، ذا قيمة كبيرة. ويُعتبر موقف الاتّحاد الدولي للصناعات حاسمًا للغاية لبناء هذا التعاون، وتأمين التضامن بين شمال العالم وجنوبه.

تشكّل الأدوات الدولية المختلفة فرصًا لتمكين العمّال وبناء التضامن ضمن بيئة تتزايد فيها أهمية سلاسل التوريد العالمية والعناية الواجبة بحقوق الإنسان. ويجدر استخدام هذه الأدوات بكفاءةٍ؛ ما يتطلّب إجراءات ملموسة لزيادة الوعي وبناء القدرات في كافّة أنحاء سلسلة التوريد لضمان تنفيذها الفعال.

كما تمسّ الحاجة إلى النظر في مستقبل نُهج التنظيم النقابي واستراتيجيّاته، وفي تحويل جداول أعمال النقابات وهيكليّاتها وإجراءاتها وأساليبها وتكتيكاتها من أجل تمكين العمّال وبناء قاعدة نقابية متينة في مكان العمل بطريقة شاملة وتشاركية لدمج الفئات الأكثر ضعفًا. على النقابات أن تطوّر استراتيجيّات وتضع إجراءات حول كيفية فتح صناعات جديدة أو غير نقابية سابقًا على النقابات.

يعيد ضعف التشريعات وضعف تنفيذها ظهور العوائق أمام التنظيم. يُعدّ الحق في التنظيم، والحق في التفاوض الجماعي، والحق في الإضراب من حقوق الإنسان الأساسية التي تنتهك في الكثير من البلدان بشكلٍ منتظم.

قد تشكّل العناية الواجبة على مستويات مختلفة نقلةً نوعية، كما يمكن اعتبارها خطوةً أولى. وتبرز الحاجة إلى الكثير من العمل لإنجاح تشريع العناية الواجبة هذا، بما في ذلك شرح ماهيّته وكيف يمكن أن تستخدمه النقابات بفعالية لبناء المزيد من النفوذ النقابي.

في هذا الإطار، على الاتّحاد الدولي للصناعات أن يُعطي الأولوية لما يلي:

- إعطاء الأولوية للتنظيم في عملها القطاعي والإقليمي وعمل الشركات، واتّخاذ الخطوات وتنظيم الحملات الاستراتيجية مع أهداف محددة بوضوح لمختلف المراحل. وهذا يشمل البحث ورسم الخرائط، والتحضير المناسب، والتجنيد بهدف إنشاء قواعد نقابية متينة على الأرض قادرة على التفاوض وإبرام اتفاقيات مساومة جماعية ملائمة لتحسين ظروف العمل وإنشاء حوار اجتماعي. ويفيد هذا الأمر في تقوية الهيكليات النقابية القائمة ويؤدي إلى تنظيم الصناعات والشركات غير المنتسبة إلى النقابات؛
- إتاحة تفاهُم مشترك وتطوير قدرة مؤسساتية في مجال التنظيم الاستراتيجي للتمكن من تنفيذ مشاريع خاصة وغيرها من الأنشطة من خلال تعليم وتدريب فعّالَين للمنظِّمين والأعضاء، مع التركيز بشكل خاص على تنظيم ورش العمل، مع توفير التوجيه حول التطوير التنظيمي لتمكين النقابات المنتسِبة؛
- اعتماد مع أعضائه مقاربةً أكثر شمولاً في ما يخصّ كافّة بنود جدول الأعمال، ومن بينها مواكبة وضع العمّال، واكتساب الخبرات اللّازمة، وإرساء مفاهيم وآليات تدريب جيّدة واستخدام أساليب التنظيم النقابي وتقنيّاته الحديثة لتطوير جدول أعمال نقابي موجّه نحو المستقبل تُحدَّد من أجله الموارد والمواد القائمة وتُراجَع من خلال فريق عمل؛
- بهدف تحقيق النقاط السابق ذِكرها، تأليف فريق عمل يُنظّم ورش عمل ويضع خطة عمل كما هو مذكور في المستند حول بناء نفوذ نقابي تجاري الذي اعتُمد في اجتماع اللجنة التنفيذية في حزيران/يونيو 2023؛ عند تنفيذ هذا الأمر، يجب أخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المناطق ويجب تشجيع عملية تعاون أفضل بين النقابات من شمال العالم وجنوبه؛
- الاستثمار في عمليات العناية الواجبة حيث يكون للعمّال وممثّليهم رأي، وفي أعمال الدفاع، وفي نشر الوعي وبناء القدرات حول كيفية اللجوء إلى العناية الواجبة بحقوق الإنسان والمسائل البيئية، وفي تعزيز التنظيم، وفي التفاوض الجماعي وحماية الحقوق الأساسية، وتطوير المهارات لبناء القدرات، ونشر الوعي، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات حول الاستخدام الفعال للعناية الواجبة. وستُبذل الجهود في هذا المضمار لتوفير مهارات جماعية ضمن الاتّحاد الدولي

للصناعات عبر مختلف القطاعات والمناطق بهدف جمع البيانات وتطوير المزيد من الخبرات وتنسيق الأعمال في هذا المجال.

3) الاستراتيجيات والإجراءات تجاه الشركات والعلامات التجارية

من المهم الاعتراف باستخدام أجهزة الدولة والاستراتيجيات التي تلجأ إليها العلامات التجارية والشركات متعددة الجنسيات لتجنّب المساءلة والتدقيق، مثل إعادة التوطين وممارسات تغيير الأسماء والتعاقد من الباطن. للاستجابة بفعالية لهذه التحديات، ينبغي تسليط الضوء على التضامن الدولي، والحوار المفتوح، وإشراك العمال في الحملات.

يحتاج الاتّحاد الدولي للصناعات إلى استراتيجيات وهياكل استباقية داخل الشركات متعددة الجنسيات، تسلط الضوء على أهمية التركيز الاستراتيجي والتعاون والعمل المستهدف. يمكن للاتّحاد الدولي للصناعات تعزيز التضامن النقابي بشكل فعال، وتعزيز القدرات، والدفاع عن حقوق العمال في الصناعات الإستراتيجية. بهدف إقامة حوار اجتماعي وتطوير علاقات صناعية سليمة ومجدية، يجب أن تكون حملات الشركات مع أهدافها المحدَّدة بوضوح في صميم عمل الاتّحاد وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

وتعتبر الشفافية والعمليات المفتوحة أمران مهمان، لا سيّما في ما يتعلق بالمفاوضات الداخلية وإبرام الاتفاقات العالمية. كما يُعدّ دور النقابات في البلدان الشركات متعددة الجنسيات الأصليّة مهمّ لضمان المساواة بين شمال العالم وجنوبه. وينبغي الاعتراف بالحاجة إلى مراعاة التنوع الثقافي والجوانب الجنسانية، ووضعها في قلب التعاون عبر الوطني.

ويشكّل بناء شبكات قوية واتّخاذ إجراءات جماعية متعددة الجنسيات أمرين بالغي الأهمية لتحقيق قوة نقابية فعالة. هناك حاجة واضحة لآليات شكاوى شاملة شفافة ومفتوحة لمعالجة القضايا، فضلاً عن دور الدول أو الحكومات وتأثيرها في تقريع النقابات.

ومن المهمّ أيضاً تحديد سياسات الحملات الاستراتيجية. إذ تبرز الحاجة إلى كلّ من النهج التفاعلية والاستباقية والمزيد من عمليات رسم الخرائط للقطاعات المحتملة. كما يجدر حصول تركيز عالمي متوازن على القطاعات ذات الإمكانات والتأثيرات القوية.

في هذا الإطار، على الاتّحاد الدولي للصناعات أن يُعطي الأولوية لما يلي:

- تخصيص الموارد لتمكين العمّال ضمن سلاسل التوريد المتعددة الجنسيات؛ وتعزيز التنسيق والتعاون بين المنتسبين في سلاسل التوريد؛ والتشجيع على اعتماد الشفافية والمساءلة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات في ما يتعلق بممارسات سلاسل التوريد لديها.

- تنظيم حملات خاصة بالشركات تهدف إلى الدفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلى التفاوض، مع توفير التزام أساسي كافٍ وتفاصيل وخطط واضحة للحملات، بالإضافة إلى الأبحاث في المجال والخطوات الجماعية المتعددة الجنسيات.
- الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والترويج لها مثل طاقة البطارية والطاقة المتجددة، بدءًا من طاقة الرياح.

4) رسم مستقبلنا من خلال الانتقال العادل

يجب أن يكون الانتقال إلى اقتصاد أنظف وأكثر استدامة، عادلاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومنصفًا للعمال ومجتمعاتهم. إذ ينبغي أن يتمثّل الهدف الرئيسي بخلق وظيفة جديدة لائقة واحدة على الأقل لكلّ وظيفة تُفقَد.

من الصعب تحقيق الانتقال العادل في عالمٍ يتّسم بعدم التكافؤ في إطار التنمية الاقتصادية والسلطة السياسية، وبتضارب المصالح بين أصحاب العمل والموظفين وبين مختلف البلدان.

لا غنى عن البلدان الواقعة في جنوب الكرة الأرضية لتحقيق الانتقال العادل، لكن اقتصاداتها تسعى إلى مزيد من التنمية الاقتصادية، وتفتقر الدول إلى القدرة المالية على تخضير اقتصاداتها؛ كما يميل العمال إلى العمل بطريقةٍ غير منتظمة، ناهيك عن التنوع الكبير في القطاعات الاقتصادية الأكثر تمثيلاً، مما يجعل من الصعب تحقيق دفعة قوية وموحدة من أجل انتقال بيئي عادل.

تختلف الحاجة إلى الاستجابة لتغيّر المناخ في مختلف البلدان، بحسب موقعها الجغرافي وقدرتها المالية على التخفيف من الأضرار التي تسببها أزمة المناخ. تلجأ شركات متعددة الجنسيات عدّة إلى التمويه الأخضر، أو تحاول بعض البلدان الوصول إلى أهدافها المناخية عن طريق نقل التلوث والإنتاج الخطير إلى بلدان أخرى.

يمكن للنقابات العمالية، بل ويترتّب عليها، أن تضطلع بدور مركزي في الضغط من أجل الانتقال العادل، ولكنّ التطور غير المتكافئ للنقابات العمالية وقدرتها على التأثير في صنع السياسات الوطنية والدولية يقف عائقًا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتباعد اهتمامات العمال المختلفة بشكل كبير، بحسب وضعهم داخل الاقتصاد العالمي.

يحتاج الاتّحاد الدولي للصناعات إلى مواصلة النضال من أجل انتقال عادل من خلال إنشاء ملايين الوظائف النقابية الآمنة، التي يتم تقديمها من خلال الحوار الاجتماعي على أعلى المستويات.

يطالب الاتّحاد الدولي للصناعات والشركات المنتسبة له بمقعدٍ على الطاولة وبإنشاء فرق عمل/ لجان/ مؤسسات دائمة متعدّدة أصحاب المصلحة حول التغيير الهيكلي في التوظيف. على أن يتمّ تشكيلها وتمويلها بشكلٍ صحيح. كما يطالب الاتّحاد الدولي للصناعات بإجراء هذه النقاشات على مستوى الشركة والمستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

في هذا الإطار، على الاتّحاد الدولي للصناعات أن يُعطي الأولوية لما يلي:

- التشجيع على اعتماد سياسات صناعية على كلّ المستويات بهدف إتاحة الوظائف النقابية ذات الأجر والمستوى العاليَين، مع الحرص على أن تسعى كلّ التدابير إلى احترام حقوق العمّال، والترويج للحوار والتفاوض الجماعي والدفاع عن الانتقال العادل؛
- العمل في إطار جماعي من أجل وضع السياسات العادلة ودعم النقابات في مختلف البلدان في جهودها الانتقالية لبلوغ اقتصاد مستدام يحمي الوظائف القائمة ويولّد فرص عمل جديدة عالية المستوى مع إشراك العمّال في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالانتقال الصناعي والتنمية المستدامة، ولا سيما المسائل المتعلقة بإعادة تجديد المهارات والمؤهلات؛
- الدفاع عن حقوق العمّال والانتصاف في الأجور، والفرص المتساوية في عمليات التحول وفي السياسات والممارسات المرتبطة بالأعمال التجارية التي يجب أن تعطي الأولوية لتدابير حماية العمل.

مسائل ماليّة

تُعدّ رسوم الانتساب إلى الاتّحاد الدولي للصناعات الأقل بين رسوم الانتساب إلى غيره من الاتّحادات العالميّة للنقابات. إذ تبلغ 1.35 فرنك سويسري لكلّ عضو نشط (2024). فقد وصل إجمالي دخل رسوم الانتساب في العام 2022 إلى 11.2 مليون فرنك سويسري، فيما كان 15 مليون فرنك سويسري في العام 2016. وهذا يمثل انخفاضًا بنسبة 25 في المئة.

يفرض عدد قليل جدًا من الاتّحادات العالميّة للنقابات رسوم انتساب أقلّ من 2 فرنك سويسري لكل عضو. بالفعل، دفع الأعضاء السابقون في الاتحاد الدولي لنقابات العمال الكيميائيين والطاقة والمناجم والنقابات العمالية العامة (ICEM) 2.94 فرنك سويسري بدل انتسابٍ لكلّ عضو في العام 2012. كما أن عددًا قليلاً من المنتسبين ينتمون أيضًا إلى اتحادات عالمية أخرى حيث يدفعون رسوم انتساب أعلى بكثير مما يدفعون إلى الاتّحاد الدولي للصناعات. في حال بلغ رسم الانتساب إلى الاتّحاد الدولي للصناعات 2 فرنك سويسري لكلّ عضو، لكان إجمالي دخل رسوم الانتساب في العام 2022 بلغ 17 مليون فرنك سويسري. ولو كانت رسوم الانتساب هي نفسها الخاصة بـ (ICEM) قبل عمليّة الدمج، لبلغ إجمالي دخل رسوم الانتساب 25 مليون فرنك سويسري.

تمّ تقديم المقترحات التالية كآفاق مستقبلية محتملة:

1) زيادة الإيرادات والأصول وإعادة توجيهها:
   أ. النظر في رسوم الانتساب
   ب. صندوق التنظيم والدعاية
   ت. تخصيص الأموال من محفظتنا في البنك
   ث. التوسع في تمويل المانحين الخارجيين:
2) تخفيض التكاليف:
   أ. إعادة تنظيم العمل الداخلي
   ب. نقل المكتب الرئيسي

في هذا الإطار، على الاتّحاد الدولي للصناعات أن يُعطي الأولوية لما يلي:

- مواصلة العمل بجدية وبانتظام على معالجة التحديات المالية نتيجة انخفاض إيرادات الاشتراك والانتساب؛
- ترشيد الموارد، واكتشاف مصادر التمويل الجديدة، وإعادة تخصيص الأموال بما يتوافق مع الأولويات المحدَّدة؛
- الحرص على الالتزام بالشفافية والفعالية لدى استخدام الأموال لمصلحة المنظمات المنتسبة.
- إجراء عملية العناية الواجبة المالية والقانونية والمتعلّقة بالموظفين بشأن نقل المكتب الرئيسي، يتمّ تقديمها إلى المؤتمر المرتقب في العام 2025.
- إعطاء الأولوية للبنود المذكورة في هذا المستند، وتحديد نوع العمل والأنشطة التي لا يمكن متابعة تنفيذها بسبب مصادر التنظيم المحدودة؛
- اكتشاف إمكانيات التفاعل المتبادل والفرص لضمان مزيد من العمل الداخلي الفعّال ضمن الاتّحاد الدولي للصناعات، بما يتوافق مع الموارد.